



12 أبريل 2018

## السيدة والسادة أعضاء لجنة الإشراف على الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

السيدة والسادة أعضاء لجنة الإشراف،

تحية طيبة،

وبعد، يشرفني أن أعرب لكم، عن نية حكومة المملكة المغربية، في الانضمام إلى الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP)، والتي تندرج في إطار الإصلاحات المتخذة من طرف المملكة المغربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرامية إلى تعزيز البناء الديمقراطي، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وفي هذا الصدد، شرعت المملكة المغربية، بشكل فعلي، في تنفيذ إصلاحات عميقة لتنزيل مبادئ الحكومة المنفتحة، تتعلق بشفافية الميزانية، ومشاركة المواطنين في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية، وإتاحة الولوج إلى البيانات، فضلا عن تطوير التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، عملت المملكة المغربية بشكل وثيق مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بغية استيفاء شروط الانضمام إلى الشراكة من أجل حكومة مفتوحة، حيث تم استيفاء كل الشروط بعد صدور قانون الحق في الولوج إلى المعلومة بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018.

ويشكل الالتزام القوي للمملكة المغربية بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان الشراكة من أجل حكومة منفتحة فرصة لتجديد عزمها على تكريس دولة الحق والقانون، وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة.

وإننا لنلتزم بالعمل سويا ومع كافة الدول الأعضاء بالمبادرة قصد تبادل الخبرات والتجارب في مجال الحكومة المنفتحة، والمساهمة في تحقيق أهدافها.

وتقبلوا، السيدة والسادة أعضاء لجنة الإشراف، بقبول فائق عبارات

التقدير والاحترام.

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة  
المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية  
محمد بنعبد القادر

